



## التقرير السنوي لأداء مهمة السياحة لسنة 2022

وحدة التصرف في الميزانية حسب الاهداف



أفريل 2023

## الفهرس

المحور الأول: تقديم عام لأهم إنجازات المهمة لسنة 2022

1- ملخص لأهم الانجازات الاستراتيجية للمهمة

2- نتائج تنفيذ ميزانية المهمة

المحور الثاني: الانجازات الخاصة ببرامج المهمة لسنة 2022

1- نتائج أداء البرامج

2- نتائج تنفيذ ميزانية البرامج

المحور الأول: تقديم عام لأهم إنجازات المهمة  
لسنة 2022

## 1- ملخص لأهم الانجازات الاستراتيجية للمهمة:

تسعى مهمة السياحة إلى تقديم منتج ذو جودة عالية يستجيب لحاجيات وطموحات الحريف من جهة، وتحسين القدرة التنافسية لقطاع السياحة والصناعات التقليدية من أجل اندماج أكبر في الدورة الاقتصادية من جهة أخرى (تنشيط الاستثمار، خلق فرص عمل جديدة، التمكين الاقتصادي للمرأة، تدعيم التوازن الاجتماعي والديمقراطي بين الجهات).

ولبلوغ هذه الغاية، عملت مهمة السياحة على تدعيم مسار التنمية المستدامة للقطاع، و تحسين قدرته التنافسية، وذلك في إطار رؤية إستراتيجية تنبني على تطوير صناعة سياحة ذات مردودية عالية، تركز على الابتكار و تامين التراث الثقافي، تحترم البيئة، شاملة، تضامنية ومستدامة. و جعل الصناعات التقليدية صناعة عصرية تتكون من مجموعة اقتصادية واجتماعية متناسقة، تحمل هوية متجذرة في القيم والتقاليد وموجهة نحو الجودة والابتكار، بهدف تقديم منتج متنوع، ذا جودة عالية ويستجيب لحاجيات وطموحات الحريف من جهة، وتحقيق اندماج أكبر في الدورة الاقتصادية من جهة أخرى (تنشيط الاستثمار، خلق فرص عمل جديدة، التمكين الاقتصادي للمرأة، تدعيم التوازن الاجتماعي والديمقراطي بين الجهات...).

هذا وقد إنبتخطة عمل المهمة على تدعيم العرض السياحي وتحسين الجودة والنهوض بمنظومة التكوين السياحي وتحفيز الطلب على الوجهة التونسية.

إضافة إلى مواصلة العمل على تنفيذ المخطط الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية الذي إرتكز بالأساس على تطوير الإطار المؤسسي للهياكل المتدخلة في القطاع والنهوض بالجودة وتنمية المهارات الحرفية وتنمية الاستثمار وتطوير المؤسسات الحرفية والنهوض بالتسويق والترويج.

ومواصلة تنفيذ خطة النهوض بالزريبة والنسيج اليدوي التي إرتكزت على النهوض بمنظومة التكوين وتنمية الكفاءات وجودة المواد الأولية وتزويد الحرفيين والمؤسسات الحرفية والابتكار والتجديد والترويج والتسويق .

وفي إطار رصد لأهم الإنجازات الإستراتيجية للمهمة يجدر التذكير أن الوجة التونسية قد سجلت عموما سنة 2022 نتائج إيجابية رغم أن المناخ العالمي كان قد إتسم بالتوتر والاضطراب ولاسيما على خلفية جائحة كورونا التي شلت الحركة الاقتصادية العالمية لقراية السنتين والتي تفاقمت مطلع سنة 2022 باندلاع الحرب الروسية الأوكرانية التي أدت إلى خسارة شبه كلية للسوق الروسية.

إضافة إلى بقاء السوق الجزائرية في تراجع هام مقارنة بالسنة المرجعية 2019 بحوالي 57,8% اعتبارا لتأخر فتح الحدود البرية بين البلدين إلى منتصف شهر جويلية 2022 بعد بقائها مغلقة لمدة تجاوزت السنتين.

هذا، وقد تمكنت مهمة السياحة سنة 2022 من تحقيق نسب إنجاز هامة في علاقة بالأهداف الاستراتيجية التي ضبطت ضمن إطار أداء المهمة والمتعلقة عموما بتنمية القدرة التنافسية للقطاع ككل".

فالنسبة للنشاط السياحي فإن جل المؤشرات التي تم تسجيلها في علاقة بالهدف الإستراتيجي "تحسين القدرة التنافسية للوجهة التونسية" تجاوزت الأهداف المرسومة للسنة ذاتها وتنبؤ بموسم واعد بالنسبة لسنة 2023.

حيث تمّ خلال سنة 2022 تحقيق 70% من المؤشرات السياحية التي تمّ تسجيلها خلال سنة 2019 متجاوزة بذلك الهدف الذي تم رسمه بداية السنة والذي تراوح ما بين 50 و60% بما أنجز في 2019 (السنة المرجعية قبل ظهور الجائحة الصحية).

وتجاوز عدد الوافدين، لكامل سنة 2022، 6,437 مليون سائحا أي بارتفاع تخطى 160 % مقارنة بسنة 2021 وفي حدود 69 % مقارنة بسنة 2019،

كما سجلت العائدات السياحية بدورها إرتفاعا سنة 2022 ، بنسبة 83,1 % (4,279 مليون دينار) مقارنة بسنة 2021 وناهزت بذلك 76 % من العائدات المسجلة في 2019.

كما أن عدد الليالي المقضاة بلغ قرابة **20 مليون ليلة سياحية** خلال سنة **2022** أي بزيادة بحوالي **140 %** مقارنة بسنة **2021** وبنسبة استرجاع بحوالي **65 %** من عدد الليالي المقضاة في **2019**.

كما شهدت عديد المؤشرات ذات الصلة بالهدف الإستراتيجي "تدعيم دور الصناعات التقليدية في التنمية المحلية والجهوية المستدامة"، نموًا حيث بلغت قيمة الصادرات المراقبة لمنتجات الصناعات التقليدية **148 م د** خلال سنة **2022** (نسيج وزربية ونحاس وشاشية ومنتجات مختلفة) أي بزيادة تقدر بـ **31% مقارنة بسنة 2021**،

و في إطار تنفيذ قرار المجلس الوزاري المضيق المنعقد في 6 نوفمبر 2020 الذي ينص على التمديد في آلية الترفيع في دعم خط تمويل المال المتداول بـ **10 م.د** كإجراء استثنائي بهدف المساهمة في تجاوز الصعوبات الترويجية واسترجاع نسق الإنتاج والتسويق بالسوق المحلية والتصديرية، تميزت سنة **2022** بمواصلة استرجاع طاقات الإنتاج والرفع من الجهود الاستثمارية مقارنة بسنتي **2020 و 2021** حيث بلغ حجم الاستثمار الجملي عبر آلية قروض المال المتداول **8 م.د**، مسجلاً بذلك نموًا بحوالي **38%** مقارنة بسنة **2020**. كما تواصل استئناف نشاط أغلب الفعاليات والمعارض على المستوى الوطني والدولي بتنظيم **79** تظاهرة داخلية مقابل **70** خلال سنة **2021** وبتشريك حوالي **6000** حرفي ومؤسسة حرفية سنة **2022** مقابل **3803** خلال سنة **2021** أي بنسبة تطور بلغت **58%**.

هذا، علاوة عن عودة جل أعمال الدعم والتأطير الفني والمرافقة الاقتصادية التي يقدمها الفاعل العمومي "الديوان الوطني للصناعات التقليدية" لفائدة الحرفيين والمؤسسات الحرفية مباشرة أو في إطار الشراكة و التعاون الدولي حيث تم تأطير **7771** حرفياً مقابل **6579** خلال سنة **2021** بنسبة تطور بلغت **20%** تقريباً وهو ما ساعد الحرفيين على الرفع من القيمة المضافة لمنتجاتهم وتعزيز قدرته التنافسية في اتجاه توسيع آفاق ترويجه.

إن التطور الإيجابي الذي سجلته المهمة على مستوى أداء برامجها، كما ترجم على مستوى المؤشرات الإيجابية المقدمة سالفًا، يفسر بحرص المهمة على تنفيذ جملة من المشاريع الإصلاحية الجوهرية الرامية إلى النهوض بالقطاع عن طريق مختلف الفاعلين العموميين في المجال، لعل أهمها في مجال الصناعات التقليدية تنفيذ مشروع RE-ONA الذي يعنى بتحسين قدرات الديوان وخدماته وبتنمية كفاءات أعوانه وإطاراته في إطار التعاون مع غرفة الحرف بفرانكفورت راين ماين بالألمانية، إضافة إلى إنجاز مشروع مركز التصميم والإبتكار بالدندان ،

إلى جانب مواصلة إنجاز جملة من المشاريع الأخرى تترجم تدعيم دور القطاع في التنمية المحلية والجهوية المستدامة على غرار مشروع " تونس الإبداعية" والتقدم في إنجاز مشروع العمل التعاوني للصادرات الحرفية الممول من الطرف الأمريكي (FHI).

كما تم في المجال السياحي، مواصلة تنفيذ جملة من المشاريع الرامية إلى تحسين القدرة التنافسية لتونس كوجهة سياحية وتدعيم إمكانيات القطاع بهدف تنمية المداخل السياحية وخلق فرص عمل جديدة للشباب وخاصة منهم النساء في الجهات المهمشة وذلك من خلال العمل على تكثيف الحملات والعمليات الترويجية للمنتجات السياحية ذات القيمة المضافة والموجهة إلى السياح ذوي القدرة الاتفاقية العالية وذلك بهدف تطوير العائدات من العملة الصعبة وتعزيز البرامج الترويجية والحملات الاتصالية للسوق السياحية الداخلية وسياحة الجوار، إضافة إلى تنويع العرض السياحي التونسي من خلال إيجاد تكامل بين النشاط السياحي ونشاط الصناعات التقليدية ومن خلال إحداث وجهات سياحية ثقافية وتعزيز التنسيق والتعاون بين مختلف المتدخلين بالوجهة السياحية على المستوى المحلي...

### 3 - نتائج تنفيذ ميزانية مهمة السياحة:

تتوزع إنجازات المهمة لسنة 2022، حسب بيانات الجدول عدد 1 و 2 على النحو التالي:

#### جدول عدد 1:

تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

(الوحدة: الف دينار)

الإنجازات مقارنة بالتقديرات		تقديرات 2022			بيان النفقات	
نسبة الإنجاز %	المبلغ	إنجازات 2022	(ق. م) (التعديلي)	(ق. م) (الأصلي)		
99.98	-11	64 995	65 006	64 868	اعتمادات التعهد	نفقات التأجير

99.98	-11	64 995	65 006	64 868	اعتمادات الدفع	
98.98	-144	13 990	14 134	17 315	اعتمادات التعهد	نفقات التسيير
98.78	-172	13 962	14 134	17 315	اعتمادات الدفع	
48.90	-32461	33914	66375	83394	اعتمادات التعهد	نفقات التدخلات
48.90	-32461	33914	66375	83394	اعتمادات الدفع	
71.88	-52	133	185	423	اعتمادات التعهد	نفقات الاستثمار
71.39	-53	132	185	423	اعتمادات الدفع	
77.58	-32667	113 033	145 700	166 000	اعتمادات التعهد	المجموع
77.56	-32697	113 003	145 700	166 000	اعتمادات الدفع	

\* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

## جدول عدد 2:

تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج

(الوحدة: الف دينار)

الإجازات مقارنة بالتقديرات		إجازات 2022	تقديرات 2022		بيان النفقات
نسبة الإنجاز %	المبلغ		(ق. م التعديلي)	(ق. م الأصلي)	
77.10	-32 551	109 587	142 138	162 488	برنامج عدد 1: السياحة والصناعات التقليدية
77.10	-32 551	109 587	142 138	162 488	
96.75	-116	3 446	3 562	3 512	برنامج عدد 9: القيادة والمساندة
95.89	-146	3 416	3 562	3 512	
77.58	-32667	113 033	145 700	166 000	المجموع
77.56	-32697	113 003	145 700	166 000	

\* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

بلغت تقديرات ميزانية مهمة السياحة بقانون المالية التعديلي لسنة 2022 في حدود 145700 أ.د. وتتوزع

هذه الإعتمادات بين برامج المهمة عللنا نحو التالي:

- ضبقت نفقات برنامج السياحة والصناعات التقليدية لسنة 2022 في حدود 142138 أ.د. (97.55% من الميزانية الإجمالية للمهمة)

- ضبقت نفقات برنامج القيادة والمساندة سنة 2022، في حدود 3562 أ.د. (2.44% من إجمالي ميزانية المهمة).



لم تتجاوز نسبة الإنجازات المسجلة بعنوان سنة 2022، 77.56% أي ما قيمته 113003 أ.د.

وتفسر هذه النسبة بإلغاء صرف الاعتمادات المخصصة لبعض النفقات كالتظاهرات بالخارج وبرنامج الدعاية والنشر (15337 م.د) وتحميد الإعتمادات المخصصة لبعض التظاهرات إلى حين إستيفاء إجراءات صرفها أساسا على مستوى نشاط السياحة.

إضافة إلى ضعف المشاريع الممولة على موارد صناديق الخزينة (48.17%) نتيجة عدم ورود مشاريع كافية في الغرض.

كما يرجع ذلك على ضعف إنجازات نفقات الإستثمار على مستوى القيادة والمساندة نتيجة عدم ورود مشاريع في إطار تهيئة المحيط السياحي.

ورغم هذا النسق البطيء، المسجل على مستوى تنفيذ الميزانية إلا أن المهمة شهدت تطورا إيجابيا على مستوى أداء برامجها، تجلى بالأساس على مستوى تعافي جل مؤشرات القطاع، على غرار عدد الوافدين على البلاد التونسية وعدد الليالي المقضاة والعائدات من العملة الصعبة... وقيمة الصادرات المراقبة لمنتجات الصناعات التقليدية.. ويفسر ذلك بتنفيذ جملة من المشاريع في علاقة مباشرة بأداء المهمة في إطار التعاون الدولي مع مختلف الممولين الأجانب.

المحور الثاني: الإنجازات الخاصة ببرامج المهمة  
لسنة 2022

## البرنامج عدد1: السياحة والصناعات التقليدية

إسم رئيس البرنامج "غازي بن صالح، مدير عام خلية الحوكمة "  
تاريخ تولّيه المهمة: قرار السيد وزير السياحة بتاريخ 04 ديسمبر 2020

### 1- نتائج أداء البرنامج

يعمل برنامج "السياحة والصناعات التقليدية" على دعم الأنشطة المتعلقة بالرفع من مردودية القطاع وتنمية القدرة التنافسية للوحدات السياحية ومنتجات الصناعات التقليدية، انسجاما مع استراتيجية تنمية القطاع، التي تهدف إلى تحسين صورة تونس كوجهة سياحية متميزة في ضفاف المتوسط وتعزيز التموقع التنافسي لمنتجات الصناعات التقليدية، وتحقيق اندماج أكبر في الدورة الاقتصادية.

وطبقا للمحور الاستراتيجي الخاص بالنشاط السياحي والمرتكز بالاساس على تنمية القدرة التنافسية للوجهة التونسية، فإن خطة العمل التي تم إتمادها إنبتبالاساس على تحسين القدرة التنافسية وتدعيم مسار التنمية المستدامة للقطاع وذلك بـ:

- دفع نسق الإستثمار عبر تنويع العرض السياحي ودفع المشاريع السياحية ذات القيمة المضافة العالية.
- تحسين جودة المنتج السياحي عبر مواصلة تنفيذ برنامج تأهيل المؤسسات الفندقية ومراجعة نظام تصنيف النزل السياحية وإدراج معايير لجودة الخدمات والسياحة المستدامة كعنصر أساسي لإسناد التصنيف، وتكثيف برامج المراقبة الموجهة لجودة الخدمات بالفنادق، والمطاعم، والعناية بالبيئة، والمحيط.

- دفع السياحة الداخلية وسياحة الجوار عبر تكثيف الحملات الاشهارية بالسوق الداخلية لمزيد إستقطاب السياح التونسيين والعمل على احداث اية لتنمية المبيعات على غرار ما هو معمول به في الاسواق الاوروبية، وانجاز حملات اشهارية مشتركة بالأسواق المغاربية وتعزيز الحضور في المعارض والصالونات بالبلدان المغاربية.
- **تطوير حصة الوجهة التونسية من الأسواق التقليدية وغير التقليدية** عبر دعم الدعاية الوطنية والاشهار المشترك وتدعيم حضور الوجهة التونسية في التظاهرات السياحية بالخارج وتوطيد العلاقات مع وسائل الإعلام الأجنبية من أجل التعرف على ثراء وتنوع المنتج السياحي التونسي إضافة إلى دعم النقل الجوي لمتعدي الرحلات المبرمجين للوجهة التونسية.
- **ضمان نجاعة وجودة التعليم العالي والتكوين في مهن السياحة** عبر النهوض بجودة الدراسات السياحية العليا والتكوين في مهن السياحة وإرساء حوكمة منظومة التعليم العالي والتكوين في مهن السياحة تضمن النجاعة والمردودية.

#### ❖ **الهدف الاستراتيجي 1.1: "تحسين القدرة التنافسية وتدعيم مسار التنمية المستدامة للقطاع**

**السياحي**: تسعى المهمة من خلال هذا الهدف إلى تنمية المشاريع والمنتجات السياحية غير التقليدية وتحسين جودة الخدمات على إمتداد "سلسلة القيم السياحية"، إضافة إلى دفع السياحة الداخلية وسياحة الجوار وتحفيز الطلب على الوجهة التونسية وتعزيزه ضمان نجاعة وجودة التعليم العالي و التكوين في مهن السياحة من خلال حوكمة منظومة التعليم العالي (الدراسات السياحية العليا) والتكوين في مهن السياحة بهدف توفير كفاءات متماشية مع متطلبات سوق الشغل.

وتجدر الإشارة أن تحقيق الأهداف الإستراتيجية للبرنامج المرجوة والمحددة في مشروع إطار الأداء أوكلت للمؤسسات العمومية تحت الاشراف وخاصة الديوان الوطني التونسي للسياحة بإعتباره فاعل عمومي مكلف بتنفيذ المؤشرات والأنشطة المبرمجة لتحقيق الأهداف المنشودة على المدى القريب والمتوسط والبعيد. علما وأنه خلال سنة 2022 وإعتمادا على مختلف إنجازات مؤشرات قياس أداء الهدف الإستراتيجي المشار إليه أعلاه فإنه تم تحقيق الهدف المرجو مع التحسن النسبي لمختلف المؤشرات السياحية المسجلة.

✳ **تقديم إنجازات المؤشر لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات:**

- **المؤشر الاستراتيجي 1.1.1: حصة السوق التونسية مقارنة بالأسواق السياحية بحوض البحر الأبيض المتوسط**

السنة	القيمة المستهدفة	الإجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022	إجازات 2022	تقديرات 2022	إجازات 2021	إجازات 2020	وحدة المؤشر	
2024		113	6,441	5,7	2,475	2,012	مليون زائر	تونس
	-	-	10,9	-	,7	2,728		المغرب
	-	-	11,9	-	8	3,5		مصر
	-	-	5,05	-	2,3	1,24		الأردن
	-	-	51,3	-	29,9	15,826		تركيا

\* غياب المعطيات حول الوجهات المنافسة

- مؤشر الاستراتيجي 2.1.1: تطور العائدات السياحية

السنة	القيمة المستهدفة	مقارنة 2022 بتقديرات 2022	إجازات 2022	تقديرات 2022	إجازات 2021	وحدة المؤشر
2024		122,2%	4,279	3.5	2,337	م.دولار

سجلت الوجهة التونسية سنة 2022 نتائج إيجابية وذلك بالنظر إلى المناخ العالمي الذي يتسم بالتوتر والاضطراب والتي تفاقمت باندلاع الحرب الروسية الأوكرانية. وفي هذا السياق، كانت النتائج المسجلة على مستوى حصة السوق التونسية والعائدات السياحية في ارتفاع مقارنة بسنة 2021 وذلك على التوالي بـ 113% و 122%، حيث تجاوزت الأرقام المسجلة التقديرات والأهداف المرسومة مطلع سنة 2022 على مستوى هذين المؤشرين وذلك بالرغم من الصعوبات والتحديات الكبرى التي واجهت سلطة الإشراف على القطاع السياحي.

ومن جهة أخرى، نجحت الوجهة التونسية كذلك في كسب ثقة كبرى متعهدي الرحلات ووكالات الاسفار العالمية التي استعادت نشاطها على الوجهة التونسية وهو ما مكن من استعادة جزء كبير وهام من الأسواق المفقودة وخاصة الأوروبية منها.

وقد كان بإمكان الوجهة التونسية تسجيل مردودية أفضل لولا الخسارة الشبه كليّة للسوق الروسية، حيث كانت تأمل في استرجاع قرابة 600 ألف سائح روسي والتي خسرتها بفعل جائحة كورونا، إلا أن اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية قد عمق من أزمة هاته السوق الهامة والواعدة، هذا بالإضافة إلى بقاء السوق الجزائرية

في تراجع هام مقارنة بالسنة المرجعية 2019 بحوالي 57,8% على اعتبار تأخر فتح الحدود البرية بين البلدين إلى منتصف شهر جويلية 2022 بعد بقائها مغلقة لمدة تجاوزت السنتين.

### الإشكاليات والصعوبات المعترضة لتحقيق الهدف:

- ❖ المنافسة الشرسة وتغير أنماط استهلاك السياحة والسفر في جل أنحاء العالم ولاسيما بعد أزمة كورونا التي أبرزت أن السياحة قطاع حيوي ومتغير، ولكنه في المقابل هش ويتأثر سريعا بالعوامل الخارجية.
- ❖ موسمية القطاع والتركيز على السياحة الشاطئية وهو ما انعكس على القدرة التنافسية للوجهة السياحية التونسية وتدني الأسعار وضعف مردودية الوحدات الفندقية وتداينها.
- تواضع تطور المنتوجات ذات القيمة المضافة العالية إلى المستوى المطلوب لضمان مردوديتها وأداءها في مسيرة التنمية على غرار منتوجات القولف وسياحة الموانئ الترفيهية.
- ضعف جودة المنتج ومحتواه ونوعية الخدمات وتنوع العرض لكسب رهان المنافسة وجلب شرائح من الزبائن ذات قدرة شرائية عالية ومزيد الإرتقاء بسمعة الوجهة التونسية.
- عدم ملائمة منظومة التكوين لمتطلبات تطوير القطاع

### التدابير والإجراءات التي يتعين القيام بها لتفادي الإشكاليات وتحقيق الهدف:

- تنوع العرض السياحي: وذلك بتدعيم السياحة الشاطئية بمنتوجات أخرى من شأنها أن تثري العرض وتساهم في الحد من موسمية المنتج البحري.
- تحسين جودة الخدمات: اعتماد مقاربة تهدف إلى النهوض بجودة المنتج ومحتواه والرفع من مستوى الخدمات السياحية وتعزيز القدرة على منافسة الأسواق العالمية، تركز الخطة على:
  - مواصلة تنفيذ برنامج التأهيل الفندقية.
  - وضع مواصفات جودة لمختلف الخدمات والأنشطة السياحية.
- اعتماد مخطط اتصالي وترويجي يتماشى وخصوصيات المرحلة: يركز بالخصوص على النقاط التالية:

- دعم الترويج للوجهة التونسية على الأسواق السياحية وخاصة ذات الأولوية من خلال وضع خطة ترويجية تتلائم أكثر فأكثر مع تطلعات جميع السياح والشرائح المستهدفة.
- تعزيز البرامج الترويجية والحملات الاتصالية للسوق السياحية الداخلية.
- دعم أنشطة النقل بمختلف أنواعه (الجوي والبحري والبري).
- إطلاق حملات نظافة وتجميل بمختلف المناطق السياحية وبأبرز المعالم الأثرية.
- منتجات جديدة في إطار الشراكة بين القطاع العام والخاص.
- دعم التحول الرقمي للمؤسسات السياحية.
- مزيد هيكلة النقل السياحي بمختلف أصنافه.

## ❖ الهدف الاستراتيجي 2.1 تنمية القدرة التنافسية لقطاع الصناعات التقليدية وتدعيم دوره في التنمية المحلية

والجوهوية المستدامة: تسعى المهمة من خلال هذا الهدف إلى تعزيز التموقع التنافسي لمنتجات الصناعات التقليدية وذلك بالعمل على تمييز القطاع وتأهيل العاملين فيه، والنهوض بجودة المنتج وتعصير القطاع ككل بتطوير آليات إدماجه في محيطه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي على المستوى الوطني والجهوي والدولي. وتجدر الإشارة أن تحقيق الأهداف الإستراتيجية للبرنامج المرجوة والمحددة في مشروع إطار الأداء أوكلت للمؤسسات العمومية تحت الاشراف وخاصة الديوان الوطني للصناعات التقليدية بإعتباره فاعل عمومي مكلف بتنفيذ المؤشرات والأنشطة المبرمجة لتحقيق الأهداف المنشودة على المدى القريب والمتوسط والبعيد.

هذا وإعتقادا على مختلف إنجازات مؤشرات قياس أداء الهدف الإستراتيجي "تدعيم دور الصناعات التقليدية في التنمية المحلية والجهوية المستدامة" فإنه تم تحقيق الهدف المرجو وذلك نتيجة الجهود المبذولة للترويج على مستوى السوق الداخلية والتصديرية.

### ✳ تقديم إنجازات المؤشر لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات:

المؤشر الإستراتيجي عدد 1: تطور مواطن الشغل المحدثة حسب الجهات والنوع

السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2022		تقديرات 2022		إنجازات 2021		إنجازات 2020		الإقليم
		مقارنة بتقديرات 2022	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	

2024	2180	%76	800	570	1200	600	1120	560	500	250	الشمال الشرقي
	1360	%70	500	280	750	370	710	365	400	200	الشمال الغربي
	2400	%78	850	700	1320	660	1220	625	800	400	الوسط الشرقي
	710	%86	320	170	380	190	380	185	250	100	الوسط الغربي
	1400	%82	600	350	770	385	710	360	400	250	الجنوب الشرقي
	1500	%83	800	250	850	420	782	385	450	120	الجنوب الغربي

تميزت سنة 2022 باسترجاع طاقات الإنتاج والرفع من الجهود الاستثمارية وبالتالي في تطور مواطن الشغل مقارنة بالتقديرات حيث بلغ حجم الاستثمار الجملي عبر آلية قروض المال المتداول 8 م.د، ساهمت في إحداث 2410 مشروع موزع على كافة المناطق 20 % منهم من خريجي التعليم العالي في جميع الاختصاصات.

- المؤشر الإستراتيجي عدد 2: نسبة الحرفيين الذين يتجاوز معدل دخلهم السنوي 8000د

السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022	إنجازات 2022	تقديرات 2022	إنجازات 2021	إنجازات 2020	وحدة المؤشر
2024	50	113	45	40	40	30	%

بلغت إنجازات هذا المؤشر نسبة 113% سنة 2022 مقارنة بالتقديرات لنفس السنة حيث تم خلال سنة 2022 تسجيل أرقام إيجابية على كافة الأصعدة سواء أكان ذلك على مستوى الاستثمار والتشغيل أو على مستوى التصدير الذي حقق نسبة نمو قياسية ساهمت في ارتفاع معدل الدخل السنوي للحرفيين والحرفيات.

- المؤشر الإستراتيجي عدد 3: نسبة النساء باعثات المؤسسات الحرفية

السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022	إنجازات 2022	تقديرات 2022	إنجازات 2021	إنجازات 2020	وحدة المؤشر
2024	42	108	40	37	35	35	%

- انتفعت 1942 حرفية بآلية قروض المال المتداول بقيمة تناهز 7 مليون دينار مقابل 486 قرض اسند

لحرفيين بقيمة 2 م. وهو ما يعكس تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة وتكافؤ الفرص

- المرأة في الصناعات التقليدية تتموقع بشكل هام، 80% من الحرفيين هم من النساء، 60% منهنّ ينشطن

في المناطق الريفية إضافةً إلى أن هذه النسبة تناهز حوالي 95% في بعض الاختصاصات، وهن يستفدن

من برامج الدعم والتكوين والترويج والتسويق.



## ❖ أهم الإشكاليات والصعوبات المعترضة لتحقيق الهدف:

- نقص اليد العاملة
- عزوف الشباب عن العمل في القطاع،
- منافسة القطع المقلدة والموردة من الصين للمنتوج التونسي الأصلي،
- احتكار المواد الأولية من قبل عدد من الشركات،
- تردي ظروف العمل،
- غياب التأطير والمرافقة للحرفيين،
- ضعف الترويج
- احتكار عدد من التجار الكبار لأغلب الوفود السياحية الوافدة على البلاد.

## - التدابير والإجراءات التي يتعين القيام بها لتفادي الإشكاليات وتحقيق الهدف:

- ستتخذ المهمة جملة من التدابير والإجراءات في السنوات المقبلة من أجل تذليل كل الصعوبات التي تعيق تحقيق الهدف المنشود على الوجه الأكمل من ذلك:
- ضبط مخطط عمل متوسط وطويل المدى يمكن من تطوير أداء القطاع في اتجاه مزيد الانفتاح على الأسواق الداخلية والخارجية.
  - التأطير الفني: خدمات فنية تمكن الحرفيين من تدعيم وإثراء مكتسباتهم التقنية وتطوير مهارتهم الفنية بما يساعدهم على الرفع من القيمة المضافة لمنتوجهم وتعزيز قدرته التنافسية وذلك في اتجاه توسيع آفاق رواجه.
  - برنامج لتأهيل المؤسسات الحرفية مع توفير خدمات المرافقة والتكوين وتبادل الخبرات،
  - تكوين ورسكلة خبراء مستشارين لدعم المساعدة الفنية للمؤسسات
  - الانطلاق في إنجاز مشروع مركز التصميم والإبتكار بالنداندان

- إعداد كراس شروط خاص بدراسة لتقييم المنظومة التسويقية والترويجية للصناعات التقليدية ولتحديد الاختصاصات الواعدة

## 2- نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج:

بلغت جملة الإعتمادات المنجزة لبرنامج السياحة والصناعات التقليدية لسنة 2022 ما مجموعه 99819 ألف دينار مقابل 163358 ألف دينار مرسمة تعهدا ودفعا بقانون المالية الأصلي. وقد بلغت الإعتمادات المنجزة ما قدره 99819 ألف دينار أي بنسبة إنجاز تقدر بـ 61.10%. وتفسر هذه النسبة بقرار التخفيض في بعض الاعتمادات المخصصة لنفقات التدخلات (15337 م.د) وتحميد الإعتمادات المخصصة لبعض التظاهرات إلى حين إستيفاء إجراءات صرفها فضلا عن نسب الضعيفة لصرف نفقات صناديق الخزينة. ويبرز الجدول التالي إنجازات البرنامج لسنة 2022 مفصلة:

### جدول عدد 1

تنفيذ الميزانية البرنامج لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيان النفقات		تقديرات 2022	إنجازات 2022	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
		ق. م التكميلي		المبلغ	نسبة الإنجاز %
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	62700	63198	498	100.79
	اعتمادات الدفع	62700	63198	498	100.79

99.85	-24	16331	16355	اعتمادات التعهد	نفقات التسيير
99.85	-24	16331	16355	اعتمادات الدفع	
24.29	-63218	20290	83508	اعتمادات التعهد	نفقات التدخلات
24.29	-63218	20290	83508	اعتمادات الدفع	
0	0	0	245	اعتمادات التعهد	نفقات الاستثمار
0	0	0	245	اعتمادات الدفع	
61.10	-63539	<b>99819</b>	* 163358	اعتمادات التعهد	المجموع
61.10	<b>63539 -</b>	<b>99819</b>	* 163358	اعتمادات الدفع	

\* باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

## جدول عدد 2

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2021 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب الأنشطة

(إع الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

نسبة الإنجاز %	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	إنجازات 2022	تقديرات 2022	بيان الأنشطة
	المبلغ	ق. م أصلي أو تكميلي		
48.17	9 330	8 670	18000	نشاط عدد 1: الإشراف

39.83	61932	41002	102934	نشاط عدد 2: السياحة
100	0	16615	16615	نشاط عدد 3: التكوين في مهن السياحة
97.38	174	2790	2865	نشاط عدد 4: التعليم العالي
93.19	1433	19637	21070	نشاط عدد 5: الصناعات التقليدية
100	0	759	759	نشاط عدد 6: التجديد والإبتكار في الزربية والحياكة
66.41	- 54869	108489	163358*	المجموع

\* باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.

بلغت إنجازات نشاط "السياحة" ما قيمته **41002** أ.د. وهو ما يمثل نسبة **39.83 %** من إجمالي ميزانية النشاط المرصمة والمقدرة بـ **102934** أ.د. وتفسر هذه النسبة بقرار التخفيض في بعض الاعتمادات المخصصة لنفقات التدخلات (**15337** م.د) وتجميد الإعتمادات المخصصة لبعض التظاهرات إلى حين إستيفاء إجراءات صرفها. علما وأن هذا التخفيض لم يؤثر سلبا على أداء البرنامج على إعتبار أن التخفيض تعلق بمشاريع تنموية متواصلة سيتم تخصيص إعتمادات إضافية لإنجازها لاحقا حسب نسب التقدم في الإنجاز. وتجدر الإشارة أن جملة هذه الإعتمادات تمثل ميزانية الفاعل العمومي "الديوان الوطني التونسي للسياحة" الذي يؤمن نشاط "السياحة" وذلك لتحقيق أهداف البرنامج المتمثلة خاصة في:

- تنمية المشاريع والمنتجات السياحية غير التقليدية
- تحسين جودة الخدمات على إمتداد "سلسلة القيم السياحية"
- دفع السياحة الداخلية (سياحة "التونسي") وسياحة الجوار
- تطوير حصة الوجهة التونسية من الأسواق التقليدية وتعزيز التموقع بالأسواق غير التقليدية

أما إنجازات نشاط «التكوين في مهن السياحة» فقد بلغت ما قيمته **16615** أ.د. وهو ما يمثل نسبة **100 %** من إجمالي ميزانية النشاط المرصمة. وتمثل هذه الإعتمادات ميزانية الفاعل العمومي "وكالة التكوين في مهن السياحة" الذي يؤمن هذا النشاط وذلك لتحقيق أهداف البرنامج المتمثلة في ضمان نجاعة وجودة التكوين في مهن السياحة. بينما بلغت نسبة إنجازات الإعتمادات المخصصة لنشاط "التعليم العالي" ما نسبته **97.38 %** من إجمالي ميزانية النشاط المرصمة والمقدرة بـ **2865** أ.د.

هذا وقد بلغت إنجازات نشاط «الصناعات التقليدية» نسبة **93.19%** من إجمالي ميزانية النشاط المرسمة والمقدرة بـ **21070** أ.د. وتمثل هذه الإعتمادات ميزانية الفاعل العمومي "الديوان الوطني للصناعات التقليدية" الذي يؤمن نشاط "الصناعات التقليدية" وذلك لتحقيق أهداف البرنامج المتمثلة في:

- دفع نسق الإستثمار

- النهوض بالجودة

- عمليات تطوير قطاع الصناعات التقليدية

- البحث والتجديد

- تعزيز فرص ترويج المنتج التقليدي بالداخل وبالسوق الخارجية

وأخيرا بلغت إنجازات نشاط "البحث والتجديد والإبتكار في الزربية والحياكة" نسبة **100%** من إجمالي ميزانية النشاط المرسمة. وتمثل هذه الإعتمادات ميزانية الفاعل العمومي "المركز الفني للإبتكار والتجديد والإحاطة في الزربية والحياكة" الذي يؤمن هذا النشاط.

## البرنامج عدد 9: القيادة والمساندة

إسم رئيس البرنامج "يحي الشواشي ، المدير العام للمصالح المشتركة "  
تاريخ توليه المهمة : قرار السيد وزير السياحة بتاريخ 19 ماي 2021

### 1- نتائج أداء البرنامج:

يعمل برنامج القيادة والمساندة من خلال دوره التسييري والإداري والمالي على حوكمة التصرف في الموارد البشرية والمالية وذلك من خلال دعم وتطوير التصرف في الموارد البشرية وتركيز نظم التصرف والتسيير والاستغلال الأمثل للتجهيزات والمنظومات الإعلامية والسهر على صيانتها وضمان حسن سير الخدمات الإدارية على الخط إضافة إلى دعم البرنامج العملياتي " السياحة والصناعات التقليدية".

وفي إطار دعم مبادئ الحوكمة والشفافية وحسن التصرف، وتماشيا مع التوجهات الوطنية لتأهيل الموارد البشرية والمعرفية وترشيد التصرف المالي واللوجستي، تنزل التوجهات الإستراتيجية للبرنامج على النحو التالي:

- ضمان حوكمة المهمة وبرامجها،
- ضمان التصرف الناجع في موارد المهمة.

### الهدف الاستراتيجي 1.9: ضمان التطور المستمر لنجاعة المهمة

هدف محوري تم ضبطه تماشيا مع توجهات ومستلزمات المرحلة لضمان حوكمة المهمة وبرامجها، والذي يحتم تطوير طرق أداء هياكل القيادة والمساندة بما يتماشى مع قواعد حسن التصرف في موارد المهمة.

المؤشر 1.1.9: نسبة التنفيذ السنوية لقرارات وتوصيات لجان القيادة ذات الأولوية							
السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022	إنجازات 2022	تقديرات 2022	إنجازات 2021	إنجازات 2020	وحدة المؤشر
2023	45	140	42	30	-	-	%

شهدت إنجازات مؤشر نسبة التنفيذ السنوية لقرارات وتوصيات لجان القيادة ذات الأولوية لسنة 2022 ارتفاعا مقارنة مع التقديرات المتوقعة في نفس السنة ويفسر ذلك خاصة بحرص الوزارة على إرساء مبادئ الحوكمة والعمل على تطبيقها بالإضافة إلى تضافر جهود رؤساء البرامج بالتعاون مع وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف لاحترام ميثاق التصرف.

المؤشر 2.1.9: نسبة زيارة الموقع الرسمي للمهمة							
وحدة المؤشر	إنجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022	إنجازات 2022	مقارنة بتقديرات 2022	القيمة المستهدفة	السنة
%	-	-	25	7	28	40	2023

شهدت نسبة زيارة الموقع الرسمي للمهمة سنة 2022 انخفاضا مقارنة بالتقديرات وذلك لتعطل رابط الموقع نظرا للأشغال الجارية عليه ومن المتوقع تسجيل نسب زيارة عالية في سنوات 2023-2025 بعد دخول الموقع الرسمي الجديد حيز العمل.

#### ❖ الاشكاليات والنقائص المتعلقة بتحقيق الهدف

- حالت عدة إشكاليات دون تحقيق الهدف ونذكر منها:
- تعطل رابط الموقع الرسمي للمهمة نظرا للأشغال الجارية عليه،
- عدم إرساء ميثاق التصرف بعد في هياكل المهمة.

#### ❖ التدابير والإجراءات التي نتبعها لتجاوزها وتحقيق الهدف

- التسريع في وضع الموقع الرسمي الجديد للمهمة حيز العمل.
- العمل على إرساء ميثاق التصرف.

**الهدف الاستراتيجي 2.9: ضمان إحكام التصرف في الموارد البشرية مع حسن الملائمة بين المهارات والحاجيات بما يضمن الإنصاف وتكافؤ الفرص**

يندرج هذا الهدف في إطار التوجه الوطني الرامي إلى التحكم في كتلة الأجور مقارنة بالاعتمادات المخصصة للتنمية مع المحافظة على التوازنات المالية للدولة والعمل على تطوير العنصر البشري عبر تعزيز الآليات لتدعيم الإدارة بالإطارات الكفاءة ودعم التكوين. وقد تم ضبط مؤشرين اثنين لمتابعة تحقيق الهدف.

المؤشر 1.2.9: الفارق بين تقديرات وإنجازات كتلة الأجور							
وحدة المؤشر	إنجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022	إنجازات 2022	مقارنة بتقديرات 2022	القيمة المستهدفة	السنة
%	-	11.06	4.5	1.27	28.22	4	2023

شهدت إنجازات مؤشر الفارق بين تقديرات وإنجازات كتلة الأجور انخفاضا سنة 2022 مقارنة بالتقديرات نظرا لالتحاق عدد 02 إطارات للعمل بوزارة السياحة خلال هذه السنة بالإضافة إلى الزيادة العامة في الأجور.

ولذلك تمت إضافة إعمادات تكميلية للإيفاء بكل التعهدات وخلص أجور موظفي الوزارة وهذا ما قلص الفارق بين تقديرات وانجازات هذا المؤشر.

المؤشر 2.2.9: نسبة تنفيذ المخطط السنوي للتكوين							
السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022	إنجازات 2022	تقديرات 2022	إنجازات 2021	إنجازات 2020	وحدة المؤشر
2023	85	97.77	73.33	75	73	10.21	%

شهدت إنجازات مؤشر نسبة تنفيذ المخطط السنوي للتكوين انخفاضا مقارنة بالتقديرات وذلك لإلغاء بعض الدورات التكوينية المبرمجة في المخطط نظرا لمحدودية الإعتمادات المخصصة للتكوين وكذلك لإرتفاع الأسعار المقترحة من مكاتب التكوين مقارنة بالسنوات الفارطة.

#### الإشكاليات والنقائص المتعلقة بتحقيق الهدف:

حالت عدة إشكاليات دون تحقيق الهدف لعل الهيكل التنظيمي للوزارة الذي لا يستوعب متطلبات منظومة التصرف حسب الأهداف،

#### التدابير والإجراءات التي يتعين اتخاذها لتحقيق الهدف:

□ العمل على تطوير القدرات المهنية للأعوان والإطارات من حيث التكوين وتنمية المهارات عبر إثراء وتوسيع قاعدة التكوين في مجالات الإعلامية الحديثة للإطارات والأعوان بالإدارات المركزية، إضافة إلى دعم نسبة التأطير عبر الإنتدابات المدروسة إنطلاقا من الحاجيات الحقيقية لمراكز العمل ومواصفات القائم بالخدمة.

□ إعادة النظر في الهيكل التنظيمي للوزارة لاستيعاب متطلبات منظومة التصرف حسب الأهداف.

الهدف الاستراتيجي 3.9: ضمان ديمومة الميزانية وإحكام التصرف في الموارد المالية للمهمة بما يمكن من

#### تحسين نجاعة برنامج القيادة والمساندة

يندرج هذا الهدف في إطار الحرص على المحافظة على التوازنات المالية للدولة عموما وضمان ديمومة الميزانية كأحد الآليات الرئيسية لتنفيذ السياسات العامة للدولة.



### المؤشر 1.3.9: الفارق بين تقديرات وإنجازات الميزانية

السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022	إنجازات 2022	تقديرات 2022	إنجازات 2021	إنجازات 2020	وحدة المؤشر
2023	20	89.76	22.44	25	34.59	-	%

شهدت إنجازات هذا المؤشر انخفاضاً مقارنة بالتقديرات وذلك لحرص مختلف الهياكل الإدارية لمهمة السياحة على ضبط الحاجيات بأكثر دقة والعمل على حسن توظيف واستغلال مختلف آليات حوكمة التصرف في المال العام.

### المؤشر 2.3.9: كلفة التسيير للعون الواحد

السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022	إنجازات 2022	تقديرات 2022	إنجازات 2021	إنجازات 2020	وحدة المؤشر
2023	12	139.3	13.93	10	9.6	-	أد

شهدت إنجازات مؤشر كلفة التسيير للعون الواحد ارتفاعاً مقارنة بالتقديرات وذلك لإرتفاع نسبة تنفيذ ميزانية التسيير المرتبطة خاصة باقتناء الوقود للمكلفين بخطط وظيفية، إقتناء المستلزمات الإعلامية ولوازم المكاتب التي شهدت أسعارها ارتفاعاً ملحوظاً.

### الاشكاليات والنقائص المتعلقة بتحقيق الهدف:

تحول عدة إشكاليات دون تحقيق الاهداف المرجوة وتحقيق القيم المنشودة للأنشطة التي تعهد لبرنامج القيادة والمساندة وتعرقل حسن السير العادي للعمل ويمكن أن نذكر منها:

- النقص الفادح في طاقة استيعاب المقر لأعوان وإطارات الوزارة مما يؤثر سلباً على السير العادي للعمل وعدم كفاية المكاتب لاستيعاب الأعوان وخاصة في حفظ الأرشيف الجاري،
- تقادم أسطول السيارات الإدارية.

### التدابير والإجراءات التي يتعين اتخاذها لتحقيق الهدف:

- النظر في سبل تخصيص موارد لبناء مقر جديد لضم مصالح وزارة السياحة والمؤسسات العمومية الخاضعة للإشراف.
- تعزيز الموارد البشرية من إطارات وأعوان وعملة.

- توفير الوسائل اللازمة لضمان حسن تنفيذ البرامج ومتابعتها عبر تطوير وسائل العمل وتوفير مستلزمات العمل المريحة والضرورية لكافة الأعوان.
- العمل على تطبيق الإجراءات المعمول بها لترشيد إستهلاك الطاقة بالإدارة وإتخاذ التدابير اللازمة لهذا الغرض.
- تجديد أسطول السيارات الإدارية لتفادي الإفراط في الاستهلاك وترشيد النفقات.
- إحكام تنفيذ ومتابعة ميزانية الوزارة وذلك من خلال تحسين نسق استهلاك الإعتمادات خاصة المتعلقة بالإستثمار والتدخل العمومي.
- متابعة وتقييم التصرف الاداري والمالي والفني للمصالح التابعة للوزارة والمؤسسات تحت الاشراف بهدف تحسين أدائها في المستقبل.

## 2 - نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج:

ضبطت ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة 2022 في حدود 3512 أد وبلغت نسبة الانجاز 96.52 %.

وتتوزع إنجازات البرنامج على النحو التالي:

### جدول عدد 1

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

(الوحدة: ألف دينار)

الإجازات مقارنة بالتقديرات		إنجازات 2022	تقديرات 2022	بيان النفقات	
نسبة الإنجاز %	المبلغ		ق. م التكميلي (1)		
99.55	-10	2 197	2 207	اعتمادات التعهد	نفقات التأجير
99.50	-11	2 196	2 207	اعتمادات الدفع	
94.41	-54	906	960	اعتمادات التعهد	نفقات التسيير
93.75	-60	900	960	اعتمادات الدفع	

100.00	0	210	210	اعتمادات التعهد	نفقات التدخلات
100.00	0	210	210	اعتمادات الدفع	
71.89	-52	133	185	اعتمادات التعهد	نفقات الاستثمار
71.35	-53	132	185	اعتمادات الدفع	
<b>96.75</b>	<b>-116</b>	<b>3 446</b>	<b>3 562</b>	اعتمادات التعهد	المجموع
<b>96.52</b>	<b>-124</b>	<b>3 438</b>	<b>3 562</b>	اعتمادات الدفع	

\* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.

## جدول عدد 2

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب الأنشطة

(إع الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

البرامج الفرعية	بيان الأنشطة	تقديرات 2022 ق.م الأصلي	تقديرات 2022 ق.م التكميلي	إنجازات 2022	الإنجازات مقارنة بالتقديرات المبلغ	نسبة الإنجاز %
البرنامج فرعي عدد 1: القيادة والمساندة	نشاط عدد 1: القيادة	353	372	272	-100	73.07
	نشاط عدد 2: المساندة	3 159	3 190	3 166	-24	99.25
<b>المجموع</b>		<b>3512</b>	<b>3562</b>	<b>3438</b>	<b>-124</b>	<b>96.52</b>

\* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

- بلغت الاعتمادات المخصصة لتغطية أجور أعوان برنامج "القيادة والمساندة" 2207 أد (قانون المالية التكميلي) وتم صرف مبلغ قدره 2196 أد أي نسبة إنجاز تقدر بـ 99.50 % من جملة الاعتمادات المرصودة. وقد شهدت مختلف بنود الميزانية الخاصة بالتأجير تحويلات سواء بالزيادة أو بالنقصان لتسديد الحاجيات الشهرية من الأجور خاصة على إثر فتح 25 % من الإعتمادات كل ثلاثي وذلك لتغطية التغييرات الطارئة على التأجير (التدرج والترقية والتسميات في الخطط الوظيفية التي تمتع بها أعوان الوزارة خلال السنة المالية 2022).

- قدرت الاعتمادات المرسمة والمخصصة لتغطية نفقات وسائل المصالح لبرنامج القيادة والمساندة بـ 960 أد سنة 2022 وقد تم استهلاك مبلغ قدره 900 أد أي بنسبة إنجاز تقدر بـ 93.75 % من جملة الاعتمادات المرصودة.

وقد شهدت بعض بنود الميزانية المرتبطة بنفقات التسيير و المرخص فيها بقانون المالية لسنة 2022 تغييرات (تحويلات بالزيادة أو بالنقصان حسب الحاجيات الضرورية لمختلف المصالح)، كما تم خلق بنود جديدة للتمكين من تنفيذ ميزانية التسيير.

وقد شهد تنفيذ ميزانية التسيير صعوبات لاعتبارات عدة منها ارتفاع أسعار عدة مواد كالوقود واللوازم المكتبية والمستلزمات الإعلامية. كما شهدت الاعتمادات المخصصة لتعهد وصيانة وسائل النقل تحويلا هاما بالزيادة وذلك لتقدم أسطول السيارات وارتفاع أسعار قطع الغيار.

-بلغت نفقات التدخل لفائدة برنامج القيادة والمساندة لسنة 2022، 210 أ د بعد تحويل اعتمادات إلى البند الخاص بمنظمة السياحة العالمية وناهزت نسبة الإنجاز 100 %.

-بلغت ميزانية نفقات الاستثمار لسنة 2022، لبرنامج القيادة والمساندة 185 أ د (قانون المالية التكميلي) وتمثل المشاريع والبرامج المدرجة في إطار برنامج القيادة والمساندة أساسا في تهيئة المحيط السياحي ب 50 أ د وخصصت اعتمادات قدرها 28 أ د لإقتناء تجهيزات إدارية وتجهيزات مختلفة كما خصصت اعتمادات قدرها 10 أ د لاقتناء تجهيزات إعلامية للمصالح المركزية للوزارة و 90 أ د لاقتناء وسائل نقل. وقدرت نسبة تنفيذ الاعتمادات ب 71 % أي بمبلغ قدره 132 أ د من جملة 185 أ د. وتعتبر نسبة إنجاز ميزانية الاستثمار ضعيفة وذلك يعود إلى عدم ورود مشاريع في إطار تهيئة المحيط السياحي.

-شهدت نسبة إنجاز **نشاط القيادة** انخفاضا مقارنة بالتقديرات وذلك لتحويل اعتمادات من الفقرة الفرعية لأعضاء الدواوين إلى الفقرة الفرعية الأعوان المتعاقدون والعاملون بالحصة المبوبة بنشاط المساندة وذلك لتأجير عدد 02 أعضاء الدواوين في إطار اتفاقية.

-بالنسبة لنشاط **المساندة** فقد تم بالأساس تدعيم الاعتمادات المخصصة لنفقات التأجير لهذا النشاط خلال سنة 2022 (تحويلات واعتمادات تكميلية) وخاصة المنح الخصوصية القارة والمساهمات المحمولة على المشغل بعنوان التدرج والترقية والتسميات في الخطط الوظيفية بالإضافة إلى الزيادة العامة في الأجور.

■ بلغت نسبة إنجاز نفقات التسيير المخصصة لنشاط المساندة ضمن برنامج القيادة والمساندة 93.75% من جملة الاعتمادات المرصودة بقانون المالية لسنة 2022. وترجع هذه النسبة الهامة إلى تضافر الجهود لحسن تنفيذ ميزانية التسيير وذلك بإجراء التغييرات اللازمة لتغطية النقص المسجل في بعض الفقرات الفرعية نظرا لارتفاع أسعار عدة مواد.

- ناهزت نسبة إنجاز نفقات التدخل المبوبة تحت نشاط المساندة 100 % سنة 2022.
- بلغت نسبة إنجاز نفقات الإستثمار الخاصة ببرنامج القيادة والمساندة والمدرجة في إطار مساندة برامج المهمة 71.35%. ويعود ضعف إنجاز هذه النفقات إلى عدم ورود مشاريع في إطار تهيئة المحيط السياحي.



